

---

## التاريخ الجديد والحقائق الخطرة

خلدون حسن النقيب  
قسم الاجتماع - جامعة الكويت

---

لقد مثلت الأحداث التي رافقت الحربين العظميين حقبة من الآمال الضائعة وسلسلة من الصدمات اللاعقلانية: المآسي التي تخلفها الحروب الطاحنة، الكساد العظيم، السعار الذي يتولد عادة من التعصب القومي الشوفيني الذي يقود إلى مزيد من الحروب، إلى آخره. ولكنها بالذات الحقبة التي وضعت الأسس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية التي تنظم العالم الذي نعيش فيه الآن.

وكما رافقت نهاية الحرب العالمية الأولى موجة ثورية اجتاحت أوروبا، كذلك رافقت نهاية الحرب العالمية الثانية موجة ثورية اجتاحت العالم الثالث، هذا العالم الذي يدين بوجوده إلى الحرب ذاتها التي قسمت العالم إلى عوالم ثلاثة. وهكذا بنهاية الحرب العالمية الثانية يكون قد انتهى قرن الاستعمار الأوروبي وبدأ قرن الهيمنة الأمريكية<sup>(١)</sup>.

وقد تفاوتت ردود الأفعال لهذه الأحداث العظام: كثير من التاريخ في قليل من الزمن. أما في العلوم الاجتماعية فقد كان رد الفعل الرئيسي هو طغيان التيار اليميني المحافظ بعد الحرب العالمية الثانية الذي دعى إلى صرف النظر عن التركيز على دراسة التغير الاجتماعي ومكانيزماته وأسبابه، خاصة التغير المفاجيء والتغير واسع النطاق الذي يؤدي إلى انقلاب الأحوال. فالتغير الاجتماعي يقود دائماً إلى «الحالة الطبيعية» وهي توازن القوى والانتظام، ولذلك فالتغير هو الاستثناء وكثير منه يؤدي إلى اللاتنظيم ويولد في المؤسسات والظواهر الوظائف السلبية.

ومن الأمثلة على التيار اليميني المحافظ في العلوم الاجتماعية نجاح الدعوة إلى التجزئية: تجزئة الاقتصاد السياسي كميدان دراسة إلى تخصصات غمائل الحدود الادارية التي تفصل الأقسام العلمية في الجامعات: اقتصاد، تاريخ، اجتماع، علوم سياسية، وكذلك سيطرة الدعوة إلى نبذ

---

النظريات القديمة (أو «النظريات العظمى» استخفافاً: Grand Theory) لأنها تمثل تحيزاً إيديولوجياً غير علمي، مقابل جعل العلوم الاجتماعية تجريبية لا إيديولوجية بحيث تسعى إلى الوصول إلى الوقار العلمي الداعي للاحترام.

وقد سيطر هذا التيار اليميني المحافظ على العلوم الاجتماعية في الخمسينات والستينات سيطرة شبه تامة: الكلاسيكيون الجدد والكينزيون في الاقتصاد، الموظفون - البنائيون في الاجتماع والانثروبولوجيا، السلوكيون وجماعة التفاعل الرمزي في علم النفس الاجتماعي... الخ. وقد أفلحت هذه الجماعات ذات التوجهات الفكرية والأيديولوجية المحافظة في إشاعة الاعتقاد أن بالامكان الوصول: إلى حقيقة متجردة من القيم، وإلى فهم المجتمع الانساني بدون اللجوء إلى أصوله التاريخية، وإلى تعقيم وتنظيم البيئة الاجتماعية والنفسية للإنسان بمعزل عن المجتمع والمؤسسات الاجتماعية، وإلى فهم الظواهر الاجتماعية في تحزنها الأكاديمي.

وكان من نتيجة ذلك الحالة التي وصفها بول سوزي، العالم الاقتصادي اليساري، في سنة ١٩٥٦ على النحو التالي: «إن هناك نوعاً من المسألة المصطنعة في العلوم الاجتماعية الأكاديمية هذه الأيام. فممارسوها قد أحسن تدريبهم أكثر من السابق ولكن النتيجة لم تكن الكفاءة الفنية. وليس بأقل إثارة للعجب الطريقة التي يدخلون فيها هؤلاء في قوالب جاهزة كموديلات السيارات التي تخرج من الحزام الناقل في المصنع. فهم يتكلمون بنفس الطريقة، ويعالجون نفس أنواع التفاهات، ويأخذ بعضهم البعض مأخذ الجد بشكل مريع. وفوق كل ذلك يلتزمون بالمؤامرة الضمنية لرمي كل القضايا المهمة والمثيرة خارج عالم الخطاب العلمي»<sup>(٢)</sup>.

وبعد سوزي بخمسة عشر سنة قدّم سيرجي موسكوفيجي تشخيصاً آخر لهذه الحالة في علم النفس الاجتماعي سنة ١٩٧٢. فقد تحول علم النفس الاجتماعي في الستينات، حسب تقدير موسكوفيجي، إلى علم ثانوي معزول بسبب سعي علماء النفس الاجتماعي إلى تحقيق الوقار وطلب الاحترام في ميدان الحياة الأكاديمية، فمعظم التجارب تجري بشكل تقبله الجامعات وباركه الأكاديميون المحافظون، ومع أن النتيجة كانت تخريج طلاب يعرفون الأدبيات وكيف يستعملون الأساليب الإحصائية والأدوات المخبرية ويكتبون الأطروحات الجيدة، ولكن بالمقابل فإن عزلة علم النفس الاجتماعي عن التطورات في العلوم الأخرى (اجتماع - انثروبولوجيا) جعلت الأسئلة التي تطرح للبحث محدودة جداً، وحتى لو كانت عن قضايا هامة فبسبب صياغتها الجزئية تتحول إلى أسئلة ثانوية وقضايا تافهة.

وهكذا في تقدير موسكوفيجي فقد تحول علم النفس الاجتماعي إلى علم نفس الحياة الفردية الخاصة، وممارسوه إلى أعضاء في نادي خاص. إن هذه الرغبة في الوصول إلى مكانة العلم

بالمواصفات الأكاديمية الحالية تمنع علماء النفس الاجتماعي من صياغة الحقائق الخطرة مقابل الحقائق الجزئية الثانوية التي يتعامل معها الآن. «إن العلوم الناجحة هي العلوم التي تنتج حقائق خطيرة (تلك التي تغير اعتقادنا السائدة وبالتالي معرفتنا بالعالم والمجتمع) والتي من أجلها كافحت والتي من خلالها تصورت النتائج»<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

ولكن سيطرة التيار اليميني المحافظ على العلوم الاجتماعية لم تتم كلياً، ولم تكن بدون مقاومة عنيدة، ولم تكن بدون بدائل لامعة متألقة. فأغلبنا يتذكر الوقع الذي خلفه كتاب سي رايت ميلز: المخيلة العلم اجتماعية (١٩٥٩) وكتاب اريفنك زابتلن: الايديولوجية وتطور النظرية الاجتماعية (١٩٦٨)، وكتاب ألفن كولندر: الأزمة القادمة في علم الاجتماع الغربي (١٩٧٠)، كأثلة في ميدان علم الاجتماع فقط، ويمكن ضرب أمثلة في ميادين العلوم الاجتماعية الأخرى بما مثلته التيارات النقدية والراديكالية من مقاومة، ومن بدائل بدأت تعطي ثمارها في السبعينات.

وقد برزت منذ أواسط الستينات عدة مراكز رئيسية لمقاومة التيار اليميني المحافظ، خارج إطار المعارضة الماركسية التقليدية. أحد هذه المراكز وأرسخها ظهر حول مجلة الحوليات ثم جماعة البنائية في فرنسا. وبرز المركز الآخر للمقاومة حول مجلة الماضي والحاضر وثم حول مجلة المراجعة اليسار الجديد في انكلترا. وفي الولايات المتحدة ظهرت عدة مراكز للمقاومة: أقدمها وأرسخها جماعة مجلة المراجعة الشهرية، وثم حول مجلة دراسات على اليسار وما تشعب منها من مجلات: الثورة الاشتراكية، والمراجعة الاشتراكية<sup>(٤)</sup>.

إن القاسم المشترك الأعظم لجميع هذه التجمعات هو التوجه التاريخي: أي المعالجة التي تجعل من التاريخ بعداً أساسياً في تحليل القضايا والظواهر الاجتماعية. هذا الفهم للتاريخ يتخطى الفهم الكرونولوجي التسلسلي للأحداث وحدودها الجغرافية والسياسية والحضارية، إلى تصور تحليلي للأحداث والمؤسسات والظواهر الاجتماعية، ينحو إلى استعمال المفاهيم وأدوات ومناهج البحث التي تطورت كثيراً في العلوم الاجتماعية الأخرى، وخاصة علوم الاقتصاد والنفس والاجتماع. والمحصلة النهائية في هذا التوجه التاريخي هو محاولة إعادة وحدة المعرفة عن طريق تقديم تفسيرات شمولية تركيبية للواقع والتاريخ بعيداً عن السطحية التي تولدها التجزئية الأكاديمية.

إن هذا الفهم للتاريخ الذي نطلق عليه بحق وصف الجدة: التاريخ الجديد<sup>(٥)</sup>، تجسده أعمال فرناند برونودل: خاصة المدنية والرأسمالية (٣ مجلدات)<sup>(٦)</sup>، وأريك هوبزبوم: الصناعة والامبراطورية (مجلدان حتى الآن)<sup>(٧)</sup>، وأعمال باران وسوزي عن الرأسمال الاحتكاري<sup>(٨)</sup>، وبارنكتون مور عن الأصول الاجتماعية للديمقراطية والدكتاتورية<sup>(٩)</sup>، التي تعتبر أعمالاً رائدة وبدائل

لامعة متألفة لما يطرحه التيار اليميني المحافظ. وما يحزن حقاً أن أياً من هذه الأعمال لم يترجم إلى اللغة العربية (أللهم إلا ترجمة جزئية للكتاب الأخير) ولم تقدم بشكل منظم معمق لقراء العربية وطلاب جامعاتها حتى الآن.

وقد أثمر هذا التيار عدداً ممتازاً من الأعمال التي أثارت صدى تستحقه فعلاً أود أن أخص بالذكر أعمال تروى اندرسن: سلاسل الدولة المطلقة، ومعايير من الحقبة القديمة إلى الاقطاعية<sup>(١٠)</sup>. وكذلك أعمال أمانويل ولارشتاين حول: نظام - العالم الاقتصادي الحديث (مجلدان حتى الآن)<sup>(١١)</sup>، وأعمال جيمس أوكونر عن الأزمة السنمالية (الفسكالية) في الدولة<sup>(١٢)</sup>.

وليست هذه المعالجات الشمولية مقتصرة على الغرب الرأسمالي، فقد اتسعت هذه المعالجات في الشمانينات لتدخل العالم الثالث في دائرة الاهتمام والتحليل. ولذلك يجب أن نشير بشكل خاص إلى كتاب المؤرخ ستافريانوس: الصدع العالمي (١٩٨١)<sup>(١٣)</sup>، وكتاب عالم الانثروبولوجيا وولف: أوروبا وشعوب بلا تاريخ (١٩٨٢)<sup>(١٤)</sup>، وعالم الاجتماع ورزلي: العوالم الثلاثة (١٩٨٤)<sup>(١٥)</sup>. ومع أن هذه الدراسات عن العالم الثالث ما زالت قليلة العدد إلا أنها تبشر بمحصول وفير من الحقائق الخطرة.



من بين هذه الأعمال التاريخية الجديدة يبرز كتاب آرنو ماير: دوام النظام القديم (١٩٨١)<sup>(١٦)</sup> الذي يمكن تلخيصه بشكل أطروحة في غاية البساطة ولكن في غاية الأهمية في وقت واحد. إن النظام القديم (Ancien régime) لم ينته، حسب الاعتقاد السائد، بالثورة الفرنسية ولا حتى بالانتفاضات التي أعقبتها وإنما استمر بكامل قوته تقريباً حتى سنة ١٩١٤. وفي هذه الأثناء، أي من سنة ١٨٠٠ إلى سنة ١٩١٤ كانت الارستقراطية وطبقة النبلاء (أي ملاك الأراضي) هي الطبقة الحاكمة - المهيمنة في أوروبا عموماً بالرغم من كل الثورات والانتفاضات الليبرالية والاشتراكية والقومية التي سادت القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وقد كانت ثقافتها وحضارتها هي السائدة - المهيمنة في أوروبا بالرغم من تضاؤل دور الزراعة في الاقتصاد وبالرغم من الثورة الصناعية وازدهار الرأسمال النقدي والتجارة. وقد اقتضى العالم ثلاثين سنة من الحروب المتصلة الاقليمية وحربين عالميتين من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٤٥ لزحزحة هذه الطبقة من مكانها إيداناً بمجيء الحقبة البرجوازية ممثلة بالفوردية والرأسمال الاحتكاري.

ولا تتبع أهمية أطروحة ماير من أنها، بتفسيرها الجديد لتسلسل الأحداث قد أخرت انتصار البرجوازية العليا (الصناعية - المالية) بقرن كامل من الزمن بعد الثورات الليبرالية في سنة ١٩٤٨، بقدر ما تلقى الضوء على آليات ومكانيزمات مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية. وهنا ستكون هذه

الأطروحة بلا شك مثار نقاش وجدال كما أثارت أطروحة بيرين الشهيرة عن بداية العصور الوسطى وعن دور التجارية في الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية النقاش الذي لم يحسم إلى حد الآن<sup>(١٧)</sup>. وخلافاً لأطروحة بيرين فإن أطروحة ماير تمثل تحدياً جدياً لأنها تتعرض لفترة مدروسة دراسة واسعة ويسودها العديد من الحقائق والمسلمات.

كيف إذن توصل ماير إلى أطروحته هذه؟ وما هي الأدلة التي يقدمها لاثباتها؟. إننا نعرف من كتب التاريخ مجموعة موثقة من الحقائق عن هذه الفترة.

أولاً: إن الثورة الفرنسية قد أفادت الطبقات الوسطى من المجتمع الفرنسي، ولكنها لم تكن ثورة ضرورية، بمعنى أن معظم الأحداث التي وقعت بسببها كانت ستقع حتى ولو لم تحدث الثورة<sup>(١٨)</sup>.

ثانياً: إن الدولة البونابارتية التي تمخضت عنها الثورة في النهاية كانت النموذج التاريخي للدولة التسلطية الحديثة، وكانت كذلك حلاً وسطاً بين تجاوزات الجمهوريين المتطرفين (واليعاقبة) وبين الدعوة إلى عودة الملكية.

ثالثاً: إن الارستقراطية والنبلاء قد عادوا إلى أماكنهم بعد انهيار الدولة البونابارتية وعودة الملكية بين سنوات ١٨١٥ - ١٨٣٠ (عدا بريطانيا والنمسا طبعاً).

وأخيراً: إن الثورات الليبرالية التي امتدت من ١٨٣٠ - ١٩٤٨ قد أدت إلى هزيمة الحلف المقدس ونظام مترنيخ الرجعي وإلى تحقيق العديد من المكاسب الديمقراطية والدستورية وشهدت العديد من الجهود الإصلاحية. ولكن الحقبة التي أعقبها أي بعد ١٨٥٠ شهدت هجمة رجعية عاتية أعادت كثيراً من المزايا التي خسرتها الأرستقراطية وثبتت مراكزها السياسية والاقتصادية كما كان الوضع عليه في السابق. هذه الحقبة التي هيمن عليها قادة محافظون من أمثال بالمرسن في انكلترا، نابليون الثالث في فرنسا، وكنت كافور في إيطاليا، ويسمارك في بروسيا<sup>(١٩)</sup>.

كل هذا معروف ومدرس دراسة موسعة متعمقة. ولكن ماير بأطروحته الجديدة يقترح شيئاً آخر، وهو أن البرجوازية العليا أي برجوازية الصناعة والمال لم تدخل في صدام حقيقي مع الأرستقراطية والنبلاء (ملأ الأراضى الزراعيين) بالرغم من تنامي حجمها الاقتصادي والمادي بعد سنة ١٨٥٠ بسبب الثورة الصناعية والتحضر واسع النطاق الذي بدأ يكتسح أوروبا في ذلك الحين.

بل أن ماير يذهب إلى أبعد من ذلك ويدّعي بأن البرجوازية العليا لم تخطط أبداً إلى إزاحة الارستقراطية والنبلاء من مراكزهم كما كان متوقعاً، والعكس بالضبط هو الذي حدث. أي أن البرجوازية العليا قد تنازلت عن المطالبة بنصيب أكبر من القوة والسلطة بما يتناسب مع تنامي حجمها

الاقتصادي، مقابل أن تتولى الأرستقراطية والنبلاء بحكم مراكزهم المتقدمة الثابتة في الدولة وفي النظام السياسي ومكانتهم الحضارية وهيبتهم التقليدية حماية مصالحها والقبول ببعض الإصلاحات الليبرالية. وما الذي جعل هذا التحالف ضرورياً؟. يجيب ماير بأن خوف البرجوازية من العمال وحركاتهم السياسية والنقابية هو الذي دفع البرجوازية العليا في أحضان الأرستقراطية، وإدراكهما - كلاهما - بأن هذه الطبقة العاملة ودعاتها ومثقفاتها تمثل العدو المشترك الحقيقي، لأن هذه الطبقة وليست البرجوازية العليا هي التي كانت تملك البديل للنظام القائم الذي يدعو إلى إعادة توزيع السلطة والثروة بشكل جذري في المجتمع.

ويستدل ماير على نفوذ هيمنة الأرستقراطية وملأك الأراضي الزراعية من النبلاء في الفترة التي يدرسها (١٨٠٠ - ١٩١٤) بدراسة موسعة لأهمية الزراعة مقابل الصناعة في الاقتصاد الأوروبي. وتحمل الدراسة في طياتها نتيجة تدعو إلى الدهشة حقاً وهي أنه بالرغم من الثورة الصناعية والاضمحلال التدريجي لدور الزراعة في الاقتصاد الأوروبي فإن الصناعة الثقيلة الحديثة لم تمثل قطاعاً رئيسياً في الاقتصاد حتى بداية الحرب العالمية الأولى، لا من حيث الاستثمار ولا من حيث الحصة في الناتج القومي، ولا من حيث العمالة.

ويوضح ماير بأن ملأك الأراضي الزراعية من الأرستقراطيين والنبلاء كانوا أنفسهم سباقين إلى إدخال الأساليب الرأسمالية في الزراعة، وأن نسبة كبيرة منهم قد دخلوا في ميدان الصناعات الغذائية أو المشروبات الكحولية، أو في ميدان التعدين عن طريق استغلال المناجم والمعادن في الأراضي التي يملكونها. ويميّز ماير بين الصناعات التقليدية كالمنسوجات والجلود والغذاء والأثاث التي استوعبت معظم القطاع الصناعي، وبين الصناعات الحديثة كصناعة المكائن والحديد والصلب والطاقة والصناعات الهندسية التي لم تزدهر وتتسع إلا في مطلع هذا القرن، والتي (مع قطاع التجارة الخارجية والمصارف) يطلق عليها ماير البرجوازية العليا<sup>(٢٠)</sup>.

ويستخلص ماير من هذا التحليل أن البرجوازية العليا كانت طوال القرن التاسع عشر ضعيفة اقتصادياً وسياسياً بالمقارنة مع الأرستقراطية والطبقة الحاكمة ذات المكانة الراسخة سياسياً واجتماعياً، ولكن البرجوازية العليا كانت في طور النمو السريع وكان دورها الاقتصادي والمادي يتعاظم باستمرار مع تسارع وقع عملية التصنيع - التحضر. بينما كان الأرستقراطيون والنبلاء من ملأك الأراضي يواجهون وضعاً إقتصادياً يتناقض دور الزراعة فيه ووضعاً سياسياً يتنامى فيه دور الطبقات الوسطى والعمال بسبب وجود البرلمانات والانتخابات... الخ. وهكذا فقد خلقت الأرضية المناسبة لتحالف الطبقة القديمة المتجددة مع الطبقة الجديدة في طور النمو. ويضع ماير يده بهذه الطريقة على الصيغة التي بواسطتها استطاعت الأرستقراطية والفئات النبيلة التكيف مع الأوضاع المستجدة مع أن الأسس المادية التي بنيت عليها سلطتهم وهيمنتهم قد ضعفت كثيراً واضمحلت.

من تحليل الخلفية الاجتماعية - الاقتصادية للمراكز الرئيسية في الدولة (البرلمان، الحكومة، الجيش، مجالس الحكم المحلية والقومية والاستعمارية) والمراكز العليا في الكنيسة والأحزاب والمحافل السياسية التقليدية طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين يتبين لماير بأن الأرستقراطيين والنبلاء قد احتكروا بعضها احتكاراً شبه كامل وسيطروا عليها جميعاً سيطرة تامة. وما أن بدأ التحالف مع البرجوازية العليا بعد سنة ١٨٥٠ حتى بدأت عملية استيعاب وامتصاص للبرجوازيين البارزين والأثرياء والمتميزين من أصحاب المشاريع (أو الانتربرافور) في عداد الطبقة الأرستقراطية والنبلاء عن طريق أسلوب التنبيل (Enoblement) بمنح الألقاب الوراثية والدائمة (أي مدى الحياة) لمن يتم اختيارهم بدقة من البرجوازيين وأبناء الطبقة الوسطى فقط. ولم يدخل أبناء الطبقة العاملة في هذا البرنامج أبداً<sup>(٢١)</sup>.

ويذكر ماير بأن انجلترا قدمت أفضل مثال على ما يريد الوصول إليه. فقد استطاعت الطبقة الحاكمة والمهيمنة اقتصادياً وسياسياً من استيعاب الفئات المتقدمة من الصناعيين والممولين والانتربرافور والبيروقراطيين والمهنيين في عدادها إلى درجة أن تمكن شخص مثل دزرائيلي الذي لم يكن من النبلاء أن يصل إلى رئاسة الوزارة (وإن كان ينتمي إلى الفئة العليا من الطبقة الوسطى). عندما يتبع الفارئ شرح ماير لهذه القضية لا يستطيع إلا أن يتذكر شرح بارتو لدورة النخب التي تديم بواسطتها النخبة الحاكمة نفسها وتجدد دمها وترسخ أسس شرعيتها<sup>(٢٢)</sup>.

وفي مقاطع من الكتاب (خاصة الفصل الرابع) غاية في الأصالة والامتناع شرح أرنو ماير فيها كيف أن البرجوازية العليا لم تكف بالقبول بهيمنة الأرستقراطية الاقتصادية والسياسية، بل تعدت ذلك إلى تقليد الأرستقراطية في كل شيء: في أنماط حياتها وترفها وأذواقها، وفي ألقابها وتدرج منازلها، وفي حضارتها ومدارسها وجامعاتها، وفي فنونها وآدابها. وباختصار فقد تبنت البرجوازية العليا الفلنتشاوانك الأرستقراطية، أي نظرة الأرستقراطية الكلية إلى العالم والحياة<sup>(٢٣)</sup>. هذه البرجوازية العليا لم تتحول إلى طبقة حاكمة بحد ذاتها وتبدأ بفرض وجودها وبلورت نظرتها الكلية إلى العالم الخاصة بها إلا بعد الحرب العالمية الأولى، ولم تحسم الموقف لصالحها كلياً إلا بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن هيهات، فقد انتهى القرن الذي هيمنت فيه أوروبا على العالم وبدأ قرن هيمنة أمريكا الشمالية التي ستوحد خلفها البرجوازية الأوروبية في نظام - العالم الذي نعيش في ظله الآن.

\* \* \*

إن كتاب أرنو ماير عن دوام النظام القديم (صلابته، مرونته، تشبثه) من الأمثلة الجيدة على كيف أن المزاوجة بين التاريخ وبين مفاهيم نظرية مستمدة من علم الاجتماع والاقتصاد يمكن أن تقدم أساليب متقنة في التحليل ويمكن أن تولد حقائق خطيرة تغير معرفتنا بالأشياء خلافاً للاعتقادات

السائدة ولكن ماذا تعني أطروحة ماير بالنسبة لنا نحن أبناء العالم الثالث انطلاقاً من مقولة أن الدول الصناعية تقدم صورة المستقبل للدول المتخلفة؟.

لقد كانت أوروبا وهي على شفا الحرب سنة ١٩١٤ تمر بمفترق طرق يشبه إلى حد ما مفترق الطرق الذي تمر به بعض دول العالم الثالث: فقد كانت أوروبا حسب تعبير بيرى اندرسن: تحكمها طبقة حاكمة شبه أرستقراطية (وفي بعض الدول شبه إقطاعية)، واقتصادها رأسمالي شبه صناعي، وتتميز فيها حركة عمالية متمردة شبه ناضجة. أو بعبارة أخرى «كانت أوروبا تملك ماضياً ما زال حياً، وحاضراً لم يستقر تكنولوجياً، ومستقبلاً سياسياً غير معروف»<sup>(٢٤)</sup>. ولكن ما أن انحسرت حمى الحرب والتي انحسر معها نفوذ وهيمنة الأرستقراطية، حتى سارعت البرجوازية العليا إلى استيعاب قيادات الحركة العمالية وإدخالها في اللعبة السياسية بإعطائها حق التنظيم في النقابات، المساومة الجماعية، التمثيل في المجالس الفنية... الخ. ويجب أن ينظر لهذه المكاسب على أنها مكافأة لقيادات الحركة العمالية والديمقراطية الاجتماعية على تخليها عن الأهمية الثانية وعلى سلوكها المتهادن مع الطبقة الحاكمة أثناء الحرب كالامتناع عن الاضراب والتنازل عن المطالبة بزيادة الأجور والمطالب الاجتماعية الأخرى.

وحالما شعرت الطبقة البرجوازية بالخطر المحدق المتأتي من النزعات الثورية لدى فئات واسعة من الطبقة العاملة في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة ١٩١٨ - ١٩٢٣ وخاصة تحت تأثير الثورة البلشفية، بدأت بتشجيع الحركات الفاشية في إيطاليا ووسط أوروبا والنازية في ألمانيا، وانتهت معها. وقد عالج تشارلز ماير في كتابه «إعادة بناء أوروبا البرجوازية» الذي لا يقل أهمية وعمقاً عن كتاب أرنو ماير هذه القضية بتوسع وتفصيل<sup>(٢٥)</sup>.

تشارلز ماير يبدأ من حيث ينتهي أرنو ماير (مع أن كتاب الأول صدر قبل كتاب الثاني بست سنوات). ومنه نتبين كيف أن البرجوازية الأوروبية العليا في بحثها عن الاستقرار وفي سعيها لإعادة توزيع الأدوار السياسية بعد الحرب قد ارتضت نموذجاً للدولة في حقيقته وليس في ظاهرة لا علاقة له بنموذج الدولة الليبرالية - البرلمانية الذي تبلور في خضم اضطرابات القرن الماضي بقدر ماله من صلة بنموذج الدولة التضامنية الذي تمخضت عنه ظروف الحرب والأزمات الاقتصادية التي جاءت بعدها<sup>(٢٦)</sup>.

هذه الدولة التضامنية: سواء كانت تحت موسوليني أو هتلر أو فرانكو، أو دولة الرفاهية تحت حكم العمال في بريطانيا أوروغواي في الولايات المتحدة، تقوم أساساً على إضعاف البرلمان. وسبب ذلك يعود إلى أنها تقوم على مبدأ تمثيل جماعات المصالح المنظمة المختلفة (الصناعيون، ملاك الأراضي الزراعية، العمال، الكنيسة، الجيش، أصحاب المصارف... الخ) في أجهزة اتخاذ



القرارات ليس على أساس الأصوات التي يحصلون عليها في الانتخابات، وإنما على أساس قدرتها (الجماعات) على فرض أو رفض هذه القرارات. بحيث تبدو «العملية التشريعية في النهاية كشكل لنتائج المساومات بين المتنافسين الاقتصاديين والأجهزة البيروقراطية المستقلة»<sup>(٢٧)</sup>.

إن هذه الترتيبات التي تمثل الأساس الذي تركز عليه الدولة التضامنية قد استقر ورسخ بعد الحرب العالمية الثانية، أي بعد انتصار البرجوازية النهائي في شكل التركيبة الصناعية - العسكرية (كمثال من الدولة الرائدة) في رحم دولة الرفاهية التي تسود في الغرب الرأسمالي. ولذلك إذا ما جمعنا النتائج التي توصل لها هذين المؤلفين واعتبرناها معاً فإن ظلالاً من الشك تلقى جدوى نموذج الدولة الليبرالية - البرلمانية، وحتى على إمكانية قيامها إطلاقاً، خلافاً للاعتقاد السائد بأن أوروبا قدمت في هذه المرحلة من تاريخها الحديث مثلاً ممكناً لهذه الدولة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلا بد أن نعيد النظر في ظاهرة التوسع الاستعماري والامبريالية. إذ أن هذه الظاهرة قد تمت في ظل دول يهيمن عليها الأرستقراطيون والنبلاء وإن ساندوا وشجعوا برجوازياتهم الوطنية في بلدانهم ولذلك فلا بد أن نأخذ في الاعتبار أن عوامل البحث عن أسواق خارجية للسلع المصنعة وتصدير رأس المال والحصول على مواد أولية رخيصة لا تكفي بحد ذاتها. إن قرار التوسع الاستعماري والهيمنة الامبريالية لم يتخذ البرجوازيون وإنما ارستقراطية الدولة وملأ الأراضى من النبلاء لاعتبارات سياسية واستراتيجية أيضاً تتصل بالهيمنة والاستعباد الكامل للعالم الثالث وتتصل بالتنافس القومي للدول المهيمنة بعضها البعض أيضاً<sup>(٢٨)</sup>.

وهناك أيضاً قضية الحداثة التي تعيد أطروحة ماير طرحها برمتها من جديد. وإلا فماذا نقصد بالحداثة في ظل دولة يهيمن عليها الأرستقراطيون والملأ من النبلاء المعادون للبرلمانية والمعادون للديمقراطية والمعادون للعلمانية، وفي ظل دولة تسود فيها الحضارة التقليدية والمثل والقيم الكلاسيكية في العمارة والأدب والموسيقى، وتدار جامعاتها لتخريج الرجال النبلاء (Gentlemen) الذي يحتقرون العلوم ويعتبرون اللغات الكلاسيكية (اليونانية واللاتينية) والانسانيات (خاصة القانون والأدب) أساس الثقافة<sup>(٢٩)</sup>. وإلى أي درجة مثلت البروتستانتية (التي اعتبرها ماكس فيبر العامل الايديولوجي الملائم لتطور الرأسمالية) حضارة مشتركة، أو إلى أي درجة تغلغت هذه في الحضارة المشتركة لتمثل عاملاً مساعداً لتطور البرجوازية؟

واضح إذن أن ثورة البرجوازية قد اضمحلت بعد سنة ١٨٥٠ ولم تلعب الدور الثوري الذي كان مفترضاً أن تلعبه عندما كتب ماركس وانجلز البيان الشيوعي في سنة ١٨٤٨. لقد حدث ما يصفه البيان الشيوعي بعد ذلك بقرن من الزمان، بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبحت البرجوازية صاحبة اليد العليا ومزقت العلاقات الاقطاعية وحولت كل العلاقات الانسانية إلى علاقات نقود

وزهب وفضة، وثُورت أدوات الإنتاج وبالتالي علاقات الإنتاج. وبذلك خلقت الظور فالمناسبة للتثوير المستمر للإنتاج، وللإرباك غير المنقطع للأوضاع الاجتماعية، ولللهيجان وعدم الثبات المتصل «التي تميز الحقبة البرجوازية عن غيرها من الحقب التاريخية». كل ما هو ثابت عميق التجمد من العلاقات المصحوبة بالأراء القديمة المتحيزة قد أزيلت، كل العلاقات المستجدة تصبح قديمة قبل أن تتحجر كل ما هو صلب يذوب في هواء، كل ما هو مقدس قد تدنس، وأصبح الإنسان أخيراً مجبراً على مواجهة أوضاع حياته الحقيقية، وعلاقاته بغيره من البشر بأحاسيس واعية»<sup>(٣٠)</sup>.

ولذلك فإنه من سوء الحظ أن يصدر كتاب مارشال بيرمان: كل ما هو صلب يذوب في هواء (١٩٨٢) في السنة التالية على صدور كتاب ارنو ماير<sup>(٣١)</sup>. إن بيرمان يأخذ منطلقه من تصور ماركس لدور البرجوازية الثوري ويقوم بالربط بين التطور اللامحدود للمجتمع بفعل الرأسمالية الصناعية الحديثة وبين التطور اللامحدود للإنسان والتحقيق الكامل لذاته بحيث يجعل من الحضارة الرأسمالية دور هائل واضطراب عظيم - الذي هو الصفة المميزة للحدث، يؤدي إلى أن تذيب البرجوازية حضارتها ذاتها إلى هواء كما حولت من قبل كل ما هو صلب في الاقطاعية إلى هواء.

وسوء الحظ هنا مصدره هو أن كتاب بيرمان من الكتب الرائعة التي كتبت بتمكن من الموضوع وحاسة مغلصة تشع من صفحات الكتاب. ولكن خطيئته الأساسية كما أوضح بييري اندرسن هو افتقاره إلى مفهوم واضح للحدث في التجربة التاريخية للبرجوازية فهو يغفل أهم عناصرها وهي أن للحدث حدوداً واقعية وليست عامة متجانسة في التاريخ. بعبارة أخرى أن بيرمان قد أخذ أطروحة ماير بنظر الاعتبار لربما كان قد توصل إلى مفهوم أدق للحدث أكثر واقعية وأكثر غنى. إن الفترة التي تمثل الحدث أصدق تمثيل هي الثلث الأول من هذا القرن، وهي الفترة بالذات التي لم تكن فيها البرجوازية قد أصبحت صاحبة اليد العليا بعد، وهي الفترة التي أنجبت الحركات الرائدة في الثقافة والتي كانت جميعها معادية للبرجوازية<sup>(٣٢)</sup>.

ماذا تبقى إذن من الدعوة القائلة بأن الدولة الليبرالية (البرجوازية الوطنية ونظامها السياسي) البرلمانية لا بد أن تكون مرحلة ضرورية في تطور البلاد العربية؟ إن التجربة الليبرالية - البرلمانية في محيط البلاد العربية قد ولدت ميتة لأنها بنيت على توازنات لقوى اجتماعية لم تكن موجودة أو لم تكن موجودة بمعزل على الدولة. ولذلك عندما جاء العسكر إلى الحكم وعندما دخلت أغلب البلاد العربية في عصر الدولة التسلطية كان المسرح قد أعد لهذا الحدث بزمان طويل<sup>(٣٣)</sup>.

ولكن الرسالة التي تنقلها لنا أطروحة ماير هي أعمق من ذلك بكثير. فكان التاريخ يخادعنا: فلا البرجوازية ولدت دولة ليبرالية - برلمانية قابلة على الحياة، ولا الرأسمالية اقتضت سيطرة البرجوازية على الدولة حتى تزدهر كطبقة وكحضارة، ولا البرلمانية كانت ضرورية للديمقراطية لأنها

أدت إلى ازدهار الطبقة القديمة المعادية لكليهما، وكذلك فإن الدولة التضامنية — المحصلة التاريخية لنظام البرجوازية السياسي تجعل من احتمال وجود ديمقراطية بلا حرية حقيقة واقعة، لأن القرارات المصرية والهامة تتخذ في مساومات وراء الكواليس وليس في المجالس المنتخبة، ولصالح قوى أعظم من قوة الناخبين. وكما يقول باتلز بنفسه مأساوي لا أملك إلا أن أشاركه فيه: إن العصور (التاريخية) تعرف بالأسئلة التي تثيرها، وليس بالأجوبة التي تقدمها. ومن حيث المبدأ فإن الأسئلة المهمة لا تجاب أبداً»<sup>(٣٤)</sup>.

## الهوامش والمصادر

ملاحظة: جميع تواريخ النشر تشير إلى الطبعة الأولى، إلا إذا ذكر غير ذلك.

(١) يقصد عادة بالقرن الأوروبي الفترة الممتدة بين سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٥ التي هيمنت فيها أوروبا على العالم، أما القرن الأميركي فيقصد به الفترة التي بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية. ويشير ديفز إلى أن كاوتسكي كان أحد الذين تنبأوا باحتمال ظهور قيادة الولايات المتحدة بالتعاون مع أوروبا لاستغلال العالم غير الصناعي منذ الحرب العالمية الأولى واصفاً إياها «بالامبريالية الحارقة للعادة» (Ultra-Imperialism) مقلوبة على رأسها. انظر:

(١) — Mike Davis. «The political Economy of late-Imperial America», New Left Review, No. 143, Jan. 1984, pp. 8-9.

(٢) — Paul M. Sweezy, «Power Elite of Ruling Class?», monthly Review, September 1950 reprinted in G.W. Domhoff and H.B. Ballard (ed): C. Wright mills and the Power Elites, Boston; Beacon, 1968 pp. 115-116.

(٣) — Serge Moscovici, «Society and Theory in Social Psychology», in J. Israel and H. Tajfel (eds.): The context of Social Psychology, A Critical Assessment. London and N.Y.: Academic Press, 1972, pp. 62-66.

(٤) يقدم مايكل باراوي تلخيصاً جيداً لتأثير بعض هذه التجمعات على الأحياء الماركسي في علم الاجتماع الأميركي:

— Michael Buraway, «Introduction: The Resurgence of Marxism in American Sociology», in M. Buraway and Theda Skocopl (eds.): Marxist Inquiries, Studies of Labor, Class, and the State. Supplement to Volume 88, American Journal of Sociology, 1982, pp. 1-30.

(٥) من الواضح أن المطلوب بهذا الوصف التذكير بأن العلم الحديث عندما انطلق منذ منتصف القرن السابع عشر كان وصفاً أيضاً بالجدّة: الفلسفة الجديدة.

(٦) — Fernand Braudel, Civilization and Capitalism. 15th-18th century. French edition, Paris: Armand Colin, 1979.

English edition, London., Collins:

- ★ Vol 1. The Structures of Everyday Life, 1981.
- ★ Vol 2. The Wheels of Commerce, 1982.
- ★ Vol 3. The Perspective of the World, 1984.
- Eric J. Hobsbawm. The Age of Revolution, 1789-1848. New York: Mentor, 1962. (٧)
- The Age of Capital, 1848-1875. New York: Mentor, 1975.
- Paul A. Baran and Paul M. Sweezy. Monopoly Capital: an Essay on the American Economic and Social order. New York. Monthly Review Press, 1966. (٨)
- Barrington Moore. Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the making of the Modern World. Boston: Beacon, 1966. (٩)
- Perry Anderson. Lineages of the Absolutist State, London: NLB, 1974. (١٠)
- — Passages from Antiquity to Feudalism. London: N L B. 1974.
- Immanuel Wallerstein. The Modern World-System. New York: Academic Press. (١١)
- ★ Vol. 1, Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the 16th Century 1974.
- ★ Vol. 2, Mercantilism and the consolidation of the European World-Economy, 1600-1750, 1980.
- James O'Connor. The Fiscal Crisis of the State. New York: St. Martin's, 1973. (١٢)
- The Corporations and the State. New York: Harper, 1974.
- L.S. Starikinos. Global Rift: The Third World Comes of Age. New York: William Morrow, 1981. (١٣)
- Eric R. Wolf. Europe and the People Without History. Berkeley: Univ. of California Press, 1982. (١٤)
- Peter Worsley. The Three Worlds: Culture and World Development. London: Weidenfeld and Nicolson, 1984. (١٥)
- Arno J. Mayer. The Persistence of the old Regime, Europe to the Great War. London: Croom Helm, 1981 (originally Pantheon Books, New York). (١٦)
- (١٧) حول أهمية أطروحة بيرين بالنسبة للحضارة العربية الإسلامية، انظر:  
— خلدون حسن النقيب، «تساؤلات حول بعض الملامح الخاصة بالمجتمع العربي وتاريخه»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد الثاني، ١٩٨١، ص ١٧٨ - ١٩٢.  
وكمثال على استمرار النقاش حول ما تثيره عن مرحلة الانتقال، وانعكاساتها خاصة على أعمال ولارشتاين واندرسن انظر:  
— Roger S. Gottlieb, «Feudalism and Historical Materialism: A Critique and A Synthesis», Science and Society, Vol. XLVIII, No. 1, Spring 1984. pp. 1-37.
- (١٨) قد يفاجأ القارئ بهذا التيار من التفكير حول الثورة الفرنسية ولكنه ليس بجديد فقد توصل ديفيد تومصن إلى هذا الاستنتاج في سنة ١٩٥٧، في كتابه عن أوروبا بعد نابليون. وقد لخص رونسيماي أهم الآراء المتعارضة حوله في مقال ترجم مؤخراً إلى اللغة العربية في مجلة الثقافة العالمية (الكويت). انظر:  
— W.G. Runciman, «Unnecessary Revolution: The Case of France», European Journal of Sociology (Arch-Europ. Social). Vol. XXIV No. 2, 1983, pp. 291-318.
- مجلة الثقافة العالمية.

- (١٩) — David Thomson. *Europe Since Napoleon*. 2nd ed., London: Longman, (1957), 1983, pp. 109-216.
- (٢٠) — Arno J. Mayer, op.cit., chap. one.
- (٢١) — Ibid., pp. 88-127.
- (٢٢) ويعزو بالتزل هذه العبارة إلى ماركس: كلما كانت الطبقة الحاكمة قادرة على تمثيل وامتصاص الرجال البارزين من الطبقات المحكومة، كلما كان حكمها مستقراً وخطراً. انظر:
- E. Digby Baltzell, «Epilogue; To be a phoenix — Reflections on Two Noisy Ages of Prose», in *Varieties of Political Expression in Sociology*, Vol. 78, No. 1, *American Journal of Sociology*, p. 227.
- (٢٣) هذا المصطلح من كارل مانهايم، من أجل شرح مختصر له انظر:
- خلدون حسن النقيب، «الأيديولوجية والطوباوية وعلم اجتماع المعرفة»، مقدمة إلى الطبعة العربية الجديدة لكتاب كارل مانهايم: الأيديولوجية واليوتوبيا. ترجمة د. رجا الدريني. الكويت: شركة المكتبات الكويتية، ١٩٨٠. وقد أعيد طبعها في مجلة الفكر العربي المعاصر.
- (٢٤) — Parry Anderson, «Modernity and Revolution», *New Left Review*, No. 144, March 1984, p. 105.
- (٢٥) — Charles S. Maier. *Recosting Bourgeois Europe: Stabilization in France, Germany, and Italy in the Decade after world war 1*. Princeton Univ., Press, (1975), 1981.
- (٢٦) — Ibid., pp. 5-15.
- (٢٧) — Ibid., p. 353.
- (٢٨) — David Thomson. op.cit., pp. 454-473.
- (٢٩) ما زالت الانسانيات تعاني من أزمة في تحديد مكانها في مجتمع يهيمن عليه العلم والتكنولوجيا، انظر:
- J. H. Plumb (ed.) *Crisis in the Humanities*. Harmondsworth: Penguin, 1964.
- (٣٠) — Karl Marx and Frederick Engels. *Manifesto of the Communist Party*. 1848. *Selected Works*, Vol. 1 Moscow: Progress Publishers 1969, pp. 111-112.
- (٣١) — Marshall Berman. *All that is Solid Melts into Air*. London: Verso, 1983 (Originally, New York: Simon and Schuster, 1982).
- (٣٢) — Perry Anderson, op.cit., pp. 100-105.
- وخاصة تحليله للمصطلحات:
- Modern, Modernization, Modernity.
- (٣٣) انظر كتاب المؤلف — في طور الأعداد للمطبعة — عن: الدولة السلطوية في المشرق العربي لتفاصيل أو في حول هذه القضية. وكذلك:
- خلدون حسن النقيب، «الأصول الاجتماعية للدولة السلطوية في المشرق العربي»، القسم الأول، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ٢٧، ١٩٨٣، ص ٢٢٤ - ٢٢٤.
- (٣٤) — E. Digby Baltzell, op.cit., p. 225.